سياسة الحياد الإيجابي في ظل حكومة عبد الكريم قاسم
((دراسة تأريخية في ضوء الوثائق العراقية))

أ. م. د سالم هاشم عباس أبو دله
أستاذ جامعي /كلية الطف الجامعة

البريد الإلكتروني Email : Figrfjddcxs3690@grail.com

الكلمات المفتاحية: سياسة الحياد – التحالفات الدولية – ثورة ١٤ تموز – القضية الفلسطينية – الموقف البريطاني.

كيفية اقتباس البحث

أبو دله ، سالم هاشم عباس ، سياسة الحياد الإيجابي في ظل حكومة عبد الكريم قاسم((دراسة تأريخية في ضوء الوثائق العراقية))، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The policy of positive neutrality under the government of Abdul Karim Qasim "A historical study in light of Iraqi documents"

Prof. Dr .Salem Hashem Abbas Abu Dallah
Teaching at Al-Taf University College

Keywords : Neutrality policy - International alliances - July 14 revolution - The Palestinian cause - British position.

How To Cite This Article
Abu Dallah, Salem Hashem Abbas , The policy of positive neutrality under the government of Abdul Karim Qasim" A historical study in light of Iraqi documents" ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2025,Volume:15,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

There has been a major change in the objectives of foreign policy in Iraq since the revolution of the fourteenth of July 1958 . After foreign policy in the pre-revolution has set goals for it that made Iraq take a biased path towards the west, then the revolution changed this policy and directed it towards another path . Despite the obstacles and shocks that appeared in her way.

And through the principle of positive neutrality that the govement of Abdul-karim Qasim believed in order to preserve the independence of Iraq and try to keep it away from the eastern and western blocs.

Iraq became at the forefront of countries seeking to belong to the Non-Aligned Move ment calling for peace, which included Egypt, India, Yugoslavia and other countries, numbering 127 countries. Perhaps the most important political and military figures who contributed to the

establishment of the Non-Aligned Movement are Gamal Abdel Nasser, President of the Arab Republic of Egypt, Jawaharlal Nehru, Prime Minister of India, and Josip Broz Tito, President of the Republic of Yugoslavia, then Iraq joined the movement during the government of leader Abdul Karim Qasim, Prime Minister of Iraq after 1958.

The first goal of the revolution was to change the state system from a monarchy to a republican system. Then it enacted laws and decisions through which oil companies were nationalized under Resolution No. (80) of 1958. And to liberate the Iraqi peasant from the dominance of feudalism, through the issuance of the Agrarian Reform Law No. (30) on July 30, 1958, which liberated the peasant from the injustice of feudalism, in addition to achieving other national projects represented in building housing and bridges, and caring for education, health... and other national projects.

الملخص:

طرأ تغييرٌ كبيرٌ على أهداف السياسة الخارجية في العراق منذ قيام ثورة الرابع عشر من تموز/١٩٥٨، بعد أن كانت السياسة الخارجية في عهد ما قبل الثورة قد رسمت لها أهدافاً جعلت من العراق أن يسير في طريق منحاز نحو الغرب، إلّا أنّ الثورة قد غيّرت هذه السياسة ووجّهتها نحو طريقٍ آخر، على الرغم من العقبات والصدمات التي ظهرت في طريقها.

ومن خلال مبدأ الحياد الإيجابي الذي آمنت به حكومة عبد الكريم قاسم من أجل الحفاظ على استقلال العراق ومحاولة إبعاده عن الكتلتين الشرقية والغربية، فقد كان العراق في مقدمة الدول الساعية إلى الانتماء إلى حركة عدم الانحياز الداعية إلى السلام، والتي شملت العراق ومصر والهند ويوغسلافيا ودول أخرى بلغ عددها (١٢٧) دولة. ولعلّ من أهم الشخصيات السياسية والعسكرية التي ساهمتْ في إنشاء حركة عدم الانحياز، هي: جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر العربية، وجواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند، وجوزيف بروز تيتو رئيس جمهورية يوغسلافيا، ثم انضمَّ العراق إلى الحركة على عهد حكومة عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق بعد عام ١٩٥٨.

كانت أولى أهداف الثورة هو تغيير نظام الدولة من الملكية إلى نظام الجمهورية، ثم شرعت بالقوانين والقرارات التي تم من خلالها تأميم شركات النفط بموجب قرار رقم (٨٠) لسنة ١٩٥٨. وتحرير الفلاح العراقي من هيمنة الإقطاع، وذلك من خلال إصدار قانون الاصلاح الزراعي المرقم (٣٠) في ٣٠/تموز/١٩٥٨، الذي حرّر الفلاح من ظلم الإقطاع، فضلاً عن

تحقيق المشاريع الوطنية الأخرى المتمثلة في بناء المساكن والجسور، والاهتمام بالتربية والتعليم والصحة... وغيرها من المشاريع الوطنية.

المقدمة:

إنَّ مبدأ سياسة عدم الانحياز الذي اعتمدتهُ حكومة عبد الكريم قاسم، هو من المبادئ السياسية الذي اعتبرتهُ الحكومة صمّام الأمان للبلاد؛ وذلك للتخلص من التبعات الأجنبية المتمثلة بالتحالفات السياسية التي فرضتها السلطات البريطانية على العراق من خلال فرض الانتداب عليه وفرض المعاهدات والاتفاقيات التي عُقدت في العهد الملكي، وهي معاهدات ١٩٢٢ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٣٠، وجميعها كانت تصبّ في مصلحة الاستعمار البريطاني، وبقي الشعب العراقي يعاني من هذه المعاهدات طيلة مدّة العهد الملكي وحتى قيام ثورة الرابع عشر من تموز/ ١٩٥٨م.

ومما لا شكّ فيه أنَّ ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ تُعدّ نقلة نوعية في تاريخ العراق الحديث؛ وذلك لِما تركتهُ من أثر كبير في تغيير النظم والقوانين في البلاد، وفي مقدمتها تغيير نظام الحكم من الملكي إلى النظام الجمهوري، فضلاً عن إصدار القوانين والقرارات التي تخصُّ مفاصل لدولة بمختلف مجالاتها كقانون تأميم شركات النفط وقانون الإصلاح الزراعي وقانون الإسكان... وغيرها من القوانين الأخرى المتعلقة بطبيعة العلاقات السياسية بين العراق ودول العالم.

وتعدُّ سياسة العراق الخارجية المبنية على مبدأ سياسة عدم الانحياز، من أهم المبادئ المعتمدة والمعوّل عليها للتخلص من سياسة التحالفات الدولية، كما تعد السياسة التي تكفل استقرار نظام الحكم وتنظيم علاقاته مع دول الجوار وباقي دول العالم.

لقد كان العراق من الدول السبّاقة بالانتماء إلى حركة عدم الانحياز التي تأسّست سنة ١٩٦١ بعد أن سبقها مؤتمر باندونغ المنعقد في إندونيسيا خلال المدة ١٨-٢٤/نيسان/١٩٥٥، وشهدت الحركة حضور (٢٩) دولة للمشاركة في المؤتمر الذي يُعد أول تجمّع منظّم لدول الحركة، ثم تطورت الحركة ليصل عدد أعضاؤها إلى (١٢٠) عضواً منتسباً للحركة، و (١٧) عضواً مراقباً، و (١٠) أعضاء للتنظيم.

علماً أنَّ حركة عدم الانحياز قد أقرّت الأهداف الآتية:

١- التمسك بقرارات ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٢- احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها.

٣- إقرار مبدأ المساواة بين جميع الأجناس البشرية.

٤- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعرض لها.

وفي ضوء هذه المبادئ استطاع العراق التخلص من هيمنة الاستعمار الغربي المتمثل بالاستعمار البريطاني وطرد شركات النفط الأجنبية الإنكليزية والتركية والفارسية التي استغلّتْ النفط العراقي لسنين طويلة تحت طائلة الاحتلال والانتداب من خلال المعاهدات والاتفاقيات الجائرة.

وعليه، قُسّم البحث على مبحثين:

أولهما بعنوان: سياسة عدم الانحياز حيال الكتلتين الشرقية والغربية.

ثانيهما بعنوان: موقف حكومة عبد الكريم قاسم من الأقطار العربية ودول الجوار.

المبحث الأول

سياسة عدم الانحياز حيال الكتلتين الشرقية والغربية.

انطلقت ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ في سياستها الخارجية الجديدة لترفض السياسات الخارجية المنحازة نحو الغرب، ولتعلن طريقها الجديد في السياسة الخارجية التي تقوم على سياسة غير منحازة من أجل تحرير الشعب من القيود السياسية والاقتصادية والعسكرية الأجنبية التي كبّلت العراق بأحلافٍ سياسية وعسكرية واتفاقات اقتصادية. ولعلّ من أهم الأهداف المتوخاة في طبيعة السياسة الخارجية العراقية، تلك التي تنحصر في عدة محاور، في مقدمتها المحور الإقليمي، الهادف إلى إقامة العلاقات الحسنة والطبيعية مع الدول المجاورة. والمحور الثاني هو المحور العربي، الذي أكَّدَ على الحث نحو طبيعة التعاون والتضامن العربي، والمحافظة على وحدة المصير في قضاياه المختلفة، وفي مقدمة هذا التضامن هو تحرير الشعب العربي الفلسطيني من هيمنة الاستعمار الصهيوني.

أما بالنسبة للمحور الثالث فهو المحور العالمي، حيث أهداف السياسة الخارجية العراقية التي تتبنى سياسة عدم الانحياز، وهي السياسة التي سارت عليها معظم الدول العربية التي تحررت من قيد الاستعمار، من أمثال جمهورية مصر العربية والعراق والجزائر وتونس وليبيا... وغيرها من الدول العربية.

ويدخل أيضاً تحت نطاق الأهداف، التنظيم الدولي، الذي اهتم به العراق، حيث دعا إلى إقامة المؤتمرات والإسهامات الدولية من أجل تحقيق أهداف سياسته الخارجية الرامية إلى تثبيت مبادئ عدم الانحياز، والتحرر من القيود السياسية والاقتصادية الخارجية، واحترام حقوق الإنسان.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 1
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

وعلى ضوء هذه الأهداف حاولت حكومة عبد الكريم قاسم اتباع سياسة الحياد الإيجابي في تحديد علاقاتها مع دول العالم العربي ودول الشرق والغرب على حدٍّ سواء، وبشكل يضمن حقوق ومصلحة العراق السياسية بين دول العالم؛ لذلك فقد اعتمدت سياستها على خمس مبادئ رئيسية، هي:

١- المحافظة على الاستقلال التام.

٢- اتباع سياسة الحياد تجاه الغرب والشرق.

٣- إقامة علاقات متكافئة مع جميع الدول الصديقة.

٤- ترصين التضامن العربي والتعاون مع الدول الإسلامية المجاورة.

٥- دعم كفاح الشعوب العربية ضد الاستعمار[١].

إنَّ اعتماد حكومة قاسم على هذه المبادئ دفعت بالعراق لينفتح على الدول الاشتراكية، ويُقيم معها علاقات دبلوماسية وسياسية، تُعد أول خطوة على طريق سياسة الحياد الإيجابي مع هذه الدول، ففي ٢٠/تموز/١٩٥٨ وغب مرور ستة أيام من انبثاق الثورة في العراق، حتى اعترفت معظم دول المجموعة الاشتراكية بالنظام الجديد، وعلى أثر ذلك أعلنت حكومة قاسم عن رغبتها في إقامة علاقات دبلوماسية مع جميع الدول الاشتراكية، سيما مع الاتحاد السوفيتي[٢].

لقد تميزت علاقة الحكومة العراقية مع الاتحاد السوفيتي والمجموعة الاشتراكية بمستوى عالٍ في التمثيل الدبلوماسي، حيث بُنيت العلاقة على مستوى تبادل السفراء وعقد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والسياحية والثقافية والعسكرية، وكان أبرزها اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي، والتي تم بموجبها إقراض العراق مبلغاً قدره (٥٥) مليون روبل لتمويل المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية، فضلاً عن تحوّل العراق نحو الاتحاد السوفيتي لتسليح قواته العسكرية، وقطع صِلاته بمصادر السلاح الغربي[٣].

وعلى الرغم من إيمان حكومة عبد الكريم قاسم بسياسة الحياد الخارجية، إلّا أنها اصطدمت بعقبات وفواصل كادت تقيّد سياسة العراق الخارجية مع الدول الحليفة ودول الجوار، فالاتحاد السوفيتي وجد تشجيعاً كبيراً في سقوط النظام الملكي وتأسيس الجمهورية، والسماح لممارسة الحزب الشيوعي العراقي لنشاطاته السياسية التي يعدها قوة مهمة في سياسة دولته الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن انسحاب العراق من حلف بغداد، الذي شكّل مكسباً استراتيجياً واضحاً؛ لأنه وضع حدّاً لبريطانيا بعدم عودتها لاستخدام القاعدتين الجويتين (الحبانية والشعيبة) اللتين سلّمتهما بريطانيا إلى السلطة العراقية[٤].

أما عبد الكريم قاسم، فكان موقفه مع الاتحاد السوفيتي واضحاً، فهو يرى فيه مصدراً مهماً للدعم الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري، وعلى الرغم من ذلك فهو لم يكن مندفعاً بتعاطفه مع الشيوعيين (كمذهب أيديولوجي)، بل كان متخوفاً حتى من الحزب الشيوعي العراقي، الحزب الذي عُرف عنه بدفاعه عن قاسم وعن وثورته، فكانت نتيجتهم القتل والسجن والتشريد، كما إنه كان يرى أنَّ النظام السوفيتي بتطوره الاقتصادي لا يمكن أن يُطبّق في العراق[٥].

أما موقف الإنكليز والأمريكان من السياسة العراقية بشكل خاص، فقد ظهرَ منذ اليوم الأول لثورة ١٤ تموز، حيث جهدت رئاسة الوزراء البريطانية نفسها لتجتمع ثلاث مرات خلال (٢٤ ساعة)، وأن يجتمع الحلف الأطلسي ليوميْ ١٥ و ١٦/تموز/١٩٥٨ للنظر في موضوع الثورة في العراق، فانقسم الحلف على نفسه بين مؤيدٍ لوأد الثورة، وبين معارض لهذا التدخل، بسبب عدم وضوح موقف الاتحاد السوفيتي، سيما إذا علمنا أنَّ الاتحاد السوفيتي على عهد حكومة نيكيتا خروشوف، أرسل رسالتين أحدهما إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إيزنهاور، والثانية إلى رئيس وزراء بريطانيا هارولد ماكملان، محذراً إياهما من التدخل في شؤون العراق، حيث وضعَ العالم على حافة الحرب[٦].

كما إنَّ البيانات التي صدرت من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية، قد عززت موقف قيادة الثورة في العراق، وأفهم العالم بأنَّ أية محاولة للتدخل ضدها ستؤدي إلى تصادم مسلح بين الشرق والغرب، وبالتالي نشوب حرب عالمية ثالثة تلعب بها الأسلحة النووية المدمرة دوْراً حاسماً، وعندما اشتدت الأزمة لَمَّحَتْ الصحف السوفيتية إلى تهيّؤ المتطوعين السوفيات ومتطوعي الدول الاشتراكية لدعم العراق ومعاونته، إذا لم تقلع الولايات المتحدة عن نواياها في التدخل المسلح ضد الثورة في العراق[٧].

في حين اجتمع أعضاء حلف بغداد المكون من (تركيا وإيران وباكستان وبريطانيا) في يوم ٢٨ و ٢٩/تموز/١٩٥٨ في لندن، ولكن دون مشاركة العراق بسبب تغيير نظام الحكم فيه، إذ أصدر المجتمعون بياناً شجبوا فيه ثورة العراق، وتدارسوا الموقف للقضاء على الثورة عسكرياً، وعلى أثر ذلك تحشّدت ثلاث فرق عسكرية تركية لهذا الغرض، فإيران وباكستان كانتا تؤيدان الموقف التركي الذي يدعو لغزو العراق، في وقت كانت بريطانيا في مقدمة الدول التي تشجع على غزو العراق[٨].

لقد تفاجأت دول الغرب بثورة العراق، تلك الثورة التي هزّت أجهزتها وأربكت مخططاتها، وسيطر القلق على قادة هذه الدول ومخططي سياساتها، بسبب ما أحدثتهُ الثورة من تغيير جذري في موازين القوى التي أثرت على الشرق الأوسط والشرق العربي على حدٍّ سواء، فكان تدخلهم

لإفشال الثورة أمراً وشيكاً، لولا موقف الدول الاشتراكية، وموقف الجمهورية العربية المتحدة المساند للثورة، لذلك لم تعترف إنكلترا وأمريكا بحكومة الثورة في العراق إلّا في الأول والثاني من شهر آب/١٩٥٨، بعد أن سبقتهما تركيا وإيران بالاعتراف بالحكومة الجديدة وذلك في ٣١/تموز/١٩٥٨[٩].

كما يمكن تشخيص رد الفعل الدولي الذي كاد أن يودي إلى صِدام مسلح بين الدول الكبرى؛ وذلك لأنَّ الثورة في العراق قد ضربت مصالح الغرب ضربة قاسية، الأمر الذي أدى إلى قيام الحكومة الأمريكية بعملية إنزال قواتها البحرية التابعة إلى الأسطول السادس الأمريكي على لبنان، تحت ذريعة حماية الرئيس اللبناني كميل شمعون، الموالي لسياسة الغرب[١٠].

أما بالنسبة لبريطانيا، فقد أنزلت قواتها العسكرية على الحدود العراقية – الأردنية، والبالغ تعدادها (٢٠٠٠) جندي بريطاني؛ وذلك لحماية حكومة الملك حسين بن طلال ملك الأردن[١١].

وفي نفس الوقت دعت الأردن إلى مهاجمة الثورة في العراق، فالملك حسين بن طلال دعا إلى إجهاض الثورة بعد سماعه بمقتل ابن عمه الملك فيصل الثاني ملك العراق، وادعى بالرئاسة الشرعية للاتحاد الهاشمي، وجهد نفسه ليحثّ ضباط الجيش العراقي لاستلام الأوامر منه، وحاول أن يرسل إليهم البرقيات بواسطة المجموعة البريطانية العاملة في قاعدة الحبانية بقيادة الكابتن إدوارد هيوم[١٢].

أما موقف جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، فكان مؤيداً لسياسة العراق منذ بداية الثورة، واستطاع عبد الناصر من إقناع السوفيت بتقديم الدعم لسياسة العراق وتأييد الثورة العراقية.

لقد اتصفت العلاقة السياسية بين العراق ومصر في بداية الثورة بكونها إيجابية، فقد ظهرت آثارها على كافة المستويات بين البلدين، ولكن سرعان ما ساءت هذه العلاقة بينهما، وذلك إثر حركة العقيد عبد الوهاب الشواف في ٨/آذار/١٩٥٩، والتي دعمتها حكومة عبد الناصر بالمال والسلاح لتنفيذ الانقلاب الفاشل في العراق[١٣].

ومما تجدر الإشارة إليه، ما ذكره اللواء عبد الوهاب الأمين أثناء عمله كملحق عسكري في القاهرة بعد قيام ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨، إنه قدّم تقريراً إلى الزعيم عبد الكريم قاسم، ذكر فيه أنَّ عبد الناصر بعد عودته من روسيا في ١٦/تموز/١٩٥٨، قد اجتمع بمجلس قيادته، وأخبرهم أنَّ مَنْ قام بثورة العراق رجالٌ أكفاء، وإنهم قاموا بثورة لم تجاريها ثورة يوليو المصرية، وإنها ثورة خاطفة، والاحتمال الكبير أنَّ العراق سيقود الأمة العربية، وأنَّ مصر ستصبح في الخلف؛ لذلك يجب تدمير الثورة في العراق بأي ثمن. حتى أنَّ عبد السلام عارف حين اجتمع بجمال عبد

الناصر وتحدّث عن مفهوم الوحدة بين مصر والعراق، وفي حالة رفض عبد الكريم لهذه الوحدة، قال عبد السلام لجمال: أنَّ طلقة واحدة بسعرها البخس تكفي لمقتل عبد الكريم قاسم، فاشمئزَّ عبد الناصر لأسلوب عبد السلام بسكوت ممتعض.

ويذكر السيد طالب الرفاعي العضو البارز في حزب الدعوة، دوْر عبد الناصر والبعثيين المعادي لعبد الكريم قاسم، فيقول: (كان عبد الكريم قاسم شخصية نظيفة بلا شك، ورجل صاحب نوايا وطنية مائة بالمائة، لكن في السياسة ليس عنده دهاء السياسيين لإدارة بلد مثل العراق، ومع ذلك لو بقينا عليه كان أفضل كثيراً لنا، وحقيقة بدأ العراق في عهده ينتعش اقتصادياً، والأمور أخذت تتضح، غير إنَّ البعثيين وعبد الناصر بذلوا ما بذلوا للإطاحة به، وفي إيذاء العراق على عهده)[١٤].

ومما زاد في سوء العلاقة بين البلدين، هو انسياق عبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء باندفاع لا مسؤول ومن دون تفويض من الحكومة العراقية لطرح مسألة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة بوقت مبكر جداً يعود إلى ١٨/تموز/١٩٥٨، وذلك عندما التقى جمال عبد الناصر في دمشق، في حين التزمَ عبد الناصر جانب التأنّي في موضوع الوحدة مع العراق[١٥].

وبعد أن قطعَ العراق صِلاته الوثيقة مع الغرب، أعلنت حكومة عبد الكريم قاسم الحياد الإيجابي في علاقاتها الخارجية مع دول العالم، شرقية كانت أم غربية أم محايدة، مستهدفة أن تكون تلك العلاقات متكافئة ومبنية على أسس المصالح المتبادلة، والمحافظة على السيادة الوطنية. لذلك فقد جاءت معظم خطابات رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم مؤكدة على اتباع سياسة الحياد غير المنحازة لأي من الكتلتين الرئيسيتين في المنظومة الدولية، ومتمسكة في مسارها بالمبادئ التي أقرها مؤتمر باندونغ ومبادئ الأمم المتحدة، حيث وصف الحياد بأنه حياد إيجابي يعادي كل ألوان الاستعمار والسيطرة الأجنبية، ليس في البلاد العربية فحسب، وإنما في كل بلدان العالم أينما وجدت[١٦].

وعلى أثر ذلك، وخلال أسابيع قليلة من قيام الثورة، تلاشى الخوف والفزع الذي أصاب الدوائر الغربية نتيجة اندلاع الثورة، وعندما اطمأنّت إلى أنها حركة داخلية خاصة، وقد أعلن قادتها عن استمرار سريان النفط إلى الأسواق الأوربية وإلى الغرب، كما أشار عبد الكريم قاسم في تصريحاته ومقابلاته لسفراء الغرب، من أنَّ العراق سيستمر بالالتزام بتعهداته الدولية، وبضمنها تصدير الطاقة النفطية[١٧]، فالعراق لم ينسحب مباشرة من ميثاق بغداد، إلّا في آذار /١٩٥٩، وكذلك من منطقة الإسترليني إلّا في حزيران/١٩٥٩، فبادرت عند ذاك بريطانيا

والولايات المتحدة إلى الاعتراف بالحكومة العراقية، وعلى أثر ذلك تبع انسحاب القوات الأمريكية من لبنان والقوات البريطانية من الأردن[١٨].

وعلى هذا الأساس، فقد أبرقت وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها في واشنطن برقية سرية، تتضمن تفاصيل الموقف البريطاني من عبد الكريم قاسم ونظامه حيال الشيوعية والذي يهدف إلى إبقاء العراق مستقلاً عن الجمهورية العربية المتحدة، كما تضمّنت البرقية عدم التفريط بقاسم خوفاً من مجيئ نظام أكثر تطرفاً (على حد زعم الخارجية البريطانية)، كما تشير البرقية إلى مساوئ انضمام العراق إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة أو في حال وجود حكومة بديلة لحكومة عبد الكريم قاسم تستلم أوامرها من عبدالناصر[١٩]. أما الاستخبارات البريطانية فقد اتصفت بقوة أجهزتها ودقة حدسها في رصدها النُظُم والتحركات السياسية العراقية، ويبدو أنَّ توقعات وزير الخارجية البريطاني أنطوني أيدن كانت في محلها، عندما اعتقد أن عدداً من أنظمة الحكم الموالية لهم ستسقط، وأن العراق أحد دعامات حلف بغداد مهيأ للسقوط، وظهر هذا الاعتقاد واضحاً في رسائله التي أرسلها إلى الجنرال آيزنهاور رئيس الولايات المتحدة الامريكية في ١٩٥٦/٩/٦، يحذر فيها من نتائج سقوط العراق وخروجه من دائرتهم[٢٠].

كما ذكر أيدن رسالة أساتذة جامعة أكسفورد التي وقعها عدد من رؤساء الجامعات والكليات، والتي جاء فيها: (إن الخطر الناصري أكثر ضغطاً وحراجة من مجرد احتكاك موضعي يتألف من التأميم الشاذ الذي قام به عبد الناصر للقناة، ومن الحرب المستعرة بين مصر وإسرائيل، وهُما ما عجزت الأمم المتحدة عن معالجته، أما الخطر الحقيقي فيقوم في أنه إذا سمح لحركة عبد الناصر أن تمتد دون أن تلقى زاجراً ، فسنواجه حتما ائتلافاً يضم جميع الدول العربية والإسلامية والآسيوية المعادية للغرب تتزعمه مصر اسماً وروسيا حقيقةً، وهذا يعني تقسيم العالم بحيث يتمتع أعداء الحضارة بقوة تفوق ما لدى مؤيديها)[٢١].

ورغم كل هذه المحاولات البريطانية في مقاومة سياسة العراق الجديدة إلّا أنها فشلت فشلاً ذريعاً، فبتاريخ ١٠/تشرين الأول/١٩٥٨ نشرت صحيفة لاينبغ ستاندارد البريطانية نص المقابلة التي تمت بين عبد الكريم قاسم وعضو البرلمان البريطاني اللورد لامبثون الذي أورد أسئلة كثيرة حول سياسة العراق حيال دول العالم والعالم العربي وحول عبد الناصر الذي يمكن أن يكون حاكماً مطلقا على الدول العربية، وبعد انتهاء أسئلة لامبثون أجابهُ عبد الكريم قاسم جواباً ذكياً بعد أن وقف أمامه وصافحه وقال له: (لورد لامبثون، إنني متأسف لأنك لا تحب الثورة عندما تكون جديدة، وآمل أنك ستكون صديق العراق وإنّ كل ما نريده هو أن نكون

أصدقاء مع الجميع) فقال لامبثون: (لقد تأثرت كثيراً وقلت هذا ما يريده كل بلد ولكنه لم يحصل عليه)[٢٢].

وهذا ما يرنو له عبد الكريم قاسم في محاولة تطبيق سياسة الحياد الإيجابي مع دول العالم العربي خاصة، ودول العالم عامة، وعلى ضوء ما تقدم جاء تقرير السفير البريطاني مايكل رايت حول سياسة العراق الخارجية قائلاً: (بالرغم من أنّ الحكومة العراقية يقودها رجالٌ متوحدون في قضايا الشؤون الخارجية، فإنهم ينهجون مساراً صعباً جداً للحفاظ على التوازن بين العالمين الشرقي والغربي، والعمل بشكل دقيق مع الأقطار العربية خاصة مع الجمهورية العربية المتحدة، دون الإجحاف بهوية البلاد، فهم متمسكون بهذا الخط ولم ينحرفوا عن سياستهم المعلنة، وبذلك فهم نجحوا في الاحتفاظ بعلاقات مقبولة مع بريطانيا وأمريكا في الوقت الذي يتفقون مع أقطار الستار الحديدي، كما أبقوا التوازن مع مصر فوراً وحزب البعث المنحل والعقيد عارف وأتباعه وبعض الأكراد الذين يفضلون قطع علاقتهم مع العالم العربي ككل)[٢٣].

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد أبدت موقفاً سياسياً حذراً من الحكومة العراقية بعد اندلاع ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨، وقد وردَ هذا الحذر على لسان السفير الأمريكي روبرت مورفي أثناء زيارته للعراق ومقابلته رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في مقرّه في وزارة الدفاع ، فيقول عنه: (كان رئيس الوزراء الجديد نحيف الجسم يقظاً، منتبهاً، حذراً في كلامه، لا يُلزم نفسه بشيء، وكان من الصعب الدخول معه في بحث مشاكلنا، ولكن ساعدنا في ذلك وزير خارجيته الدكتور عبد الجبار الجومرد)[٢٤].

واستطرد السفير الأمريكي قائلاً: (قلت لقاسم متنقلاً إلى موضوع آخر: إنني حضرت إلى بغداد لأساعد حكومتي على مزيد من التفهم لسياسة حكومته التي اعترفت بها الولايات المتحدة فوراً، وقد صادف أن تدخلت حكومتي عسكرياً في لبنان المجاور في وقت واحد مع الثورة في العراق، وقد سمعت إن المسؤولين العراقيين يشكّون في نيّاتنا، قال قاسم: نعم، إنه يشك، لأنه يعتقد أنَّ الأمريكيين ليست نيتهم أن يقصروا قواتهم على لبنان، وكان يجد نفسه متأكداً أنَّ تدخلنا كان مجرد مقدمة لغزو العراق، وقد أبدى أنه سيقاوم ذلك)[٢٥].

ويبدو أنّ اللقاءات التي تمت بين رئيس الوزراء وبين سفيري بريطانيا والولايات المتحدة، كانت على جانب كبير من الحذر واليقظة، فعبد الكريم قاسم لم يطمئن لسياسة الغرب، فهو يدرك تماماً طبيعة الاستعمارين البريطاني والأمريكي اللذين سيطرا على الشعب العربي وعلى الشعوب المستضعفة في قارات العالم، سيما استعمار شعوب قارتي آسيا وأفريقيا.

المبحث الثاني

موقف حكومة عبد الكريم قاسم من الأقطار العربية ودول الجوار

اهتمت حكومة عبد الكريم قاسم، منذ بدايتها بدعم الحركات العربية، وفي مقدمتها ثورة الجزائر، واتصف الدعم مادياً ومعنوياً، حيث خصصت مبلغا من المال قدرهُ مليونيْ دينار لدعم الحكومة الجزائرية المؤقتة، كما شمل الدعم تزويد الجزائر بالأسلحة المختلفة والعتاد، وتضامناً مع الحركة الوطنية الجزائرية، فقد قرر العراق قطع علاقاته التجارية والاقتصادية مع فرنسا، كما دعت الأقطار العربية أن تحذو حذوها في قطع العلاقات الاقتصادية مع فرنسا[٢٦]. وعلى أثر تحرر الجزائر من قبل الحركة الوطنية الجزائرية، اعترف العراق بالجمهورية الجزائرية منذ الساعات الأولى للثورة الجزائرية، وقد اشتدت الروابط السياسية والثقافية بين البلدين، وزار رئيس وزراء الجزائر فرحات عباس العراق، ثم أعقبه نائب رئيس الجمهورية الجزائري كريم بالقاسم على رأس وفد جزائري رفيع المستوى في ١٧/نيسان/١٩٦٠، والتقى الوفد رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم في مقره الدائم في وزارة الدفاع[٢٧].

أما موقف عبد الكريم قاسم من القضية الفلسطينية فكان هو الآخر واضحاً حيث دعم القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية للشعب العربي عامة والشعب الفلسطيني خاصة، ولذلك فقد دعم المقاومة الفلسطينية بكل ما تملكه الدولة العراقية من مال وسلاح و إعلام من أجل تحرير كامل التراب الفلسطيني[٢٨].

أما موقف الحكومة العراقية من إيران، فقد كان متشنجاً في البدء بسبب الحدود المائية المشتركة بين العراق وإيران، والتي تتعلق بمياه الخليج العربي، إلّا أنَّ هذه المشكلة قد حُلّت بشكل دبلوماسي وسياسي، وتحسنت على أثرها العلاقات بين البلدين وارتفعت إلى مستوى فتح السفارات والقنصليات وتطبيع العلاقات السياسية والاجتماعية بين الحكومتين العراقية والإيرانية حتى بلغت أوجّها في عام ١٩٦١[٢٩].

أما بالنسبة لتركيا فقد ساءت علاقاتها مع العراق بعد ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ بشكل مباشر على عهد حاكمها جلال بايار، وعلى الرغم من رغبة الحكومة العراقية بإقامة علاقات طبيعية مع تركيا، بناءً على تصريحات عبد الكريم قاسم المتكررة لإقامة علاقات طبيعية مع تركيا وكررها كذلك وزير خارجيته الدكتور عبد الجبار الجومرد في مناسبات عديدة ولكن دون فائدة، حتى حدث انقلاب في تركيا في ٢٧/أيار/١٩٦٠، فبادرت الحكومة العراقية إلى تأييده على الفور، واتفقت الدولتان على تصفية الأمور وتطبيع العلاقات السياسية الجديدة بين البلدين[٣٠].

موقف عبد الكريم قاسم من أزمة الكويت:

شكّلت الكويت ازمة سياسية مع الحكم المركزي لدولة العراق، لتمتد فترة زمنية بعيدة تجاوزت التسعة عقود من الصراع السياسي، فالكويت وفقاً لوثائق الدولة العثمانية، هو قضاء تابع لولاية البصرة بحسب الفرمانات العثمانية، ولكن هيمنة مشيخة آل صباح قد استطاعت من خلال الشيخ مبارك الصباح الذي وقّع اتفاقية سرية بينه وبين السلطات البريطانية بعيداً عن أنظار الدولة العثمانية، من أجل أن تكون محمية بريطانية في عام ١٩١٣ بموجب الاتفاقية السرية المنعقدة في عام ١٨٩٩ بينه وبين البريطانيين[٣١].

ولكي تعود الكويت إلى العراق كجزء من حدوده الطبيعية ظهرت دعوات ومحاولات عديدة لإلحاق الكويت بمحافظة البصرة باعتبارها قضاءً تابعاً لها، وكانت أُولى هذه المحاولات هي محاولة السيد رجب النقيب سنة ١٩٠١، والد الشخصية السياسية المعروفة طالب النقيب، ثم محاولة السيد يوسف بن إبراهيم، الشخصية العراقية التي ثارت على البريطانيين سنة ١٩٠٢ من أجل استعادة الكويت إلى الأراضي العراقية، ثم محاولة الملك غازي الأول، ملك العراق سنة ١٩٣٩، ثم محاولة رئيس وزراء العراق نوري السعيد والذي تدرّج بسياسته المعهودة لضم الكويت إلى الاتحاد الهاشمي اقتصادياً وثقافياً ثم إدارياً، ثم محاولة رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم سنة ١٩٦١ والتي اعتبر فيها الكويت جزءاً لا يتجزأ من العراق[٣٢]، وأخيراً محاولة النظام البائد المتمثلة بالرئيس السابق صدام حسين لضمّ الكويت بعد دخوله لها واحتلالها بجيشه في ٢/آب/١٩٩٠.

ويُعد تصريح عبد الكريم قاسم تصريحاً واضحاً برفض تسمية الكويت بالدولة عند اجتماع البُلدان المصدّرة للنفط (أوبك) في بغداد ولأول مرة في عام ١٩٦٠، كما إنّ هذا اللفظ لا يخلو من تخوف عبد الكريم قاسم من أنَّ البريطانيين سيعملون على إدخال الكويت ضمن مجموعة (الكومنولث البريطانية) بعد إنهاء حمايتهم عليها، فقد ظهرَ هذا التخوف من خلال خطابه المُلقى في ٣٠/نيسان/١٩٦١، حيث حث فيه شيخ الكويت على مقاومة المشاريع البريطانية[٣٣].

ومما تجدر الإشارة إليه، هو أنَّ مسألة المطالبة بالكويت كجزء لا يتجزأ من العراق يُعدُّ من الأسباب الرئيسية التي ساعدت على مقتل حكام العراق؛ بسبب مطالباتهم بعراقية الكويت. ففي بداية حزيران من عام ١٩٦١، أعلنت بريطانيا إنهاء نظام الحماية الذي فرضته على الكويت عام ١٩١٣ بمقتضى اتفاقية عام ١٨٩٩ غير المشروعة المعقودة بين أمير الكويت مبارك الصباح وبين السلطات البريطانية.

وفي ٢٠/حزيران/١٩٦١، أرسل رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم برقية إلى حاكم الكويت عبد الله السالم الصباح، يذكّرَهُ فيها بأنَّ الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، دون الإشارة

إلى اعترافه بإعلان بريطانيا من أنَّ الكويت (دولة مستقلة)، أو الاعتراف به حاكماً على الكويت، وكان عبد الكريم قاسم متحمساً جداً لاستعادة الكويت[٣٤]. وفي مساء يوم الأحد الموافق ٢٥/حزيران/١٩٦١، عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في وزارة الدفاع، أعلن فيه إنّ الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، بعد أن قدّمَ شرحاً مفصلاً للروابط التاريخية بين العراق والكويت، وقد جاء فيه: (إن الجمهورية العراقية قد قررت حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأرض التي استولى عليها الاستعمار بالقوة، والتي هي جزء من لواء البصرة، وبناءً عليه فإننا سنصدر مرسوماً بتعيين شيخ الكويت قائمقام للكويت الذي سيصبح تابعاً للسلطة الإدارية في لواء البصرة)[٣٥].

كما أكّد في خطاباته المتكررة على طبيعة الاستعمار البريطاني في استغلاله للشعوب الضعيفة، حيث وردَ في خطابه في حفلة تخرج الدورة السابعة والثلاثين لطلبة الكلية العسكرية، والتي جرت في ١٤/تموز/١٩٦١، قائلاً: (إنَّ الاستعمار البريطاني تعشعش في هذه المنطقة، سواء انسحبت جيوشه أم لم تنسحب، فقد ارتبط بمعاهدة استعمارية مع شيخ الكويت المحترم والمبجل، فإنْ لم يرجع عن غيّه سوف يلعنه التاريخ ويسوّد وجهه بأنفاس حالكة من السواد ومن الخزي والعار، وليعلم العالم أنَّ معركتنا لم تكن مع شيخ الكويت، إنَّ معركتنا مع الاستعمار البريطاني)[٣٦].

وبقيت مسألة الكويت مُعلَّقة من حيث إقرارها كجزء من العراق، أو عدمِه، إلى حين مجيء حكومة حزب البعث المنحل عام ١٩٦٣، حيث اعترفت بالكويت كدولة عربية مستقلة.

وعلى أثر إعلان عبد الكريم قاسم تبعية الكويت إلى العراق باعتباره قضاءً تابعاً إلى البصرة، واعتبار الشيخ عبد الله السالم الصباح قائمقاماً للكويت، وبعد هذا الإعلان تأهبت القوات البريطانية لاحتمال دخول القوات العراقية إلى أراضي الكويت، كما خشيت الحكومة الكويتية من تصريحات الزعيم عبد الكريم قاسم، وحاولت جاهدة تقديم الكثير من العروضات والتنازلات للعراق مقابل اعتراف العراق بالكويت كدولة مستقلة. وكان اللواء الركن سيد حميد سيد حسين الحصونة قائد الفرقة الأولى في عهد عبد الكريم قاسم، حيث أعلن أنه لم ينفذ أوامر الزحف على الكويت، وإنَّ علاقته بالكويتيين كانت حسنة. في حين رفضَ متصرف (محافظ) البصرة العميد عبد الوهاب عبد الرزاق، ومدير الموانئ العام اللواء الركن مزهر الشاوي قبول هدية أمير الكويت لهما (وهما سيارتان مقدمتان من أمير الكويت) مقابل عدم تحركهم نحو الكويت.

لقد أكد قائد الفرقة الأولى أنه لم يتسلم أي إشعار أو وصايا من المقر العام حول الزحف نحو الكويت، ولا حتى عبر الهاتف.

لقد أجاب وزير خارجية العراق هاشم جواد على عهد حكومة عبد الكريم قاسم عندما وُجّه له سؤال إعلامي في ١٩٦٧/٩/١٥، والسؤال هو: هل إنَّ عبد الكريم قاسم كان جاداً في إعلان ضم الكويت إلى العراق؟.. فأجاب هاشم جواد من إنّهُ شخصياً أقنع عبد الكريم قاسم بضرورة الحل السياسي لاسترجاع الكويت وتأجيل الحل العسكري، وذلك بعرض القضية أمام محكمة لاهاي الدولية..[٣٧].

وعلى الرغم من محاولات آل الصباح بتقديم العروض إلى عبد الكريم قاسم ومنها عرض مشروع يتضمن اعتراف العراق باستقلال الكويت مقابل استثمار الكويتيين لأموالهم في جنوب العراق، مع توحيد المناهج الثقافية والتعليمية والخارجية والجيش، لكن عبد الكريم قاسم رفض شرط الاعتراف بالسيادة الكويتية لآل الصباح.

وحاولَ الشيخ عبد الله السالم الصباح من تقديم منح مالية سنوية قدرها (٥٠) مليون دينار، مقابل اعتراف العراق باستقلال الكويت، وكان رد الزعيم عبد الكريم قاسم ردّاً قوياً، والذي جاء عن طريق وزارة الخارجية العراقية قائلاً: (إنَّ أراضي العراق لا تباع بالفلوس)[٣٨].

وأخيراً، على الرغم من العروض التي طرحها شيخ الكويت عبد الله السالم الصباح على عبد الكريم قاسم من أجل أن يعترف له باستقلال الكويت عن العراق واعتبارها دولة ذات سيادة مستقلة عن العراق، إلّا أنَّ عبد الكريم قاسم رفض كل تلك العروض من أجل صيانة وحدة العراق وحدوده وعدم التفريط بأجزائه للإرادة الأجنبية، في حين عندما استلم البعثيون الحكم في سنة ١٩٦٣ اعترفوا بالكويت كدولة مستقلة من دون أيّة عروض أو اتفاقيات سياسية تخص الحدود، وبهذا الشكل استُقطعت الكويت من أرض العراق بفعل الاتفاقيات المنعقدة مع بريطانيا التي كان لها الدور الفاعل في هذا الاستقطاع.

وعلى الرغم من كل ما فعله أمير الكويت من إغراءات بالأموال، سواء لعبد الكريم قاسم، أم لشخصيات أخرى في الدولة العراقية، إلّا أنَّ عبد الكريم قاسم لم يقم باحتلال الكويت، بل أخذ بنصيحة وزير خارجيته هاشم جواد، ففي يوم ١٩٦٣/١/٢٧ ألقى خطاباً أشارَ فيه إلى الأسباب التي دفعته إلى عدم احتلال الكويت، حيث قال: (لقد رفضت أن أهاجم الكويت حتى لا أريق الدماء العربية ويشتبك إخواننا العرب في حرب لا يستفيد منها إلّا الاستعمار، ولكن تحريرها يتم عن طريق آخر وهذا الطريق لا أفصح عنه الآن)[٣٩].

لقد تركت مسألة الكويت اختلافات في الآراء والاتجاهات للقوى السياسية والأحزاب العراقية، سيما الانقسام في الرأي بين العسكريين والمدنيين العاملين في سلك الدولة العراقية. فالعسكريون وبضمنهم الزعيم عبد الكريم قاسم كانوا يرون أنَّ الكويت لا يمكن استرجاعها إلّا

بالقوة العسكرية، وذلك عن طريق احتلالها ومن ثم إعلان ضمّها إلى العراق، أمّا رأي المدنيين فقد أكدوا فيه على عدم احتلال الكويت بالطرق العسكرية، وأكدوا على ضرورة اتباع الطرق الدبلوماسية لضم الكويت إلى العراق، وكان في مقدمة أصحاب هذا الرأي وزير الخارجية العراقي هاشم جواد، حيث أكد جواد أنَّ الطريق الدبلوماسي هو أسهل وأيسر وأضمن لعودة الكويت، ولا حاجة للتدخل العسكري[٤٠]. في حين أيّد العسكريون على ضرورة احتلال الكويت بالقوة العسكرية، وكان في مقدمة من تمسّك بالرأي العسكري الداعي إلى استخدام القوة هو العميد الركن محيي الدين عبد الحميد وزير التربية آنذاك، وقد ذكر محيي الدين عبد الحميد ذلك قائلاً: (إن موضوع ضم الكويت لم يعرض على مجلس الوزراء نهائياً، لا مجتمعين ولا متفرقين، وقد علمت بالأمر من دار الإذاعة عندما أذاعه عبد الكريم قاسم، ولكني بصفتي الشخصية أعرف معرفة جيدة رغبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق لأنه قد حدّثني عنها في أكثر من مناسبة، وفي أحد الأيام زرته في مقر وزارة الدفاع فجاءني بملف المراسلات المتبادلة بين العراق والمندوب السامي البريطاني في العراق حول موضوع ضم الكويت إلى العراق وقرأها لي، وكان معظم الكتب العراقية الموجهة إلى السفارة البريطانية، والخاصة بضم الكويت، مذيّلة بتوقيع المرحوم ياسين الهاشمي)[٤١].

كما ذكر وزير الداخلية في حكومة عبد الكريم قاسم، أحمد محيي الدين قائلاً: (إن عبد الكريم قاسم في مناسبات خاصة وعديدة، كان يأتي بخريطة العراق ويضعها أمامي ويقول لي: أنظر كيف إن الكويت كان تابعاً للعراق، وكان قاسم دائماً يجمع الوثائق العديدة عن تبعية الكويت للعراق)[٤٢].

وأخيراً اضطر عبد الكريم قاسم أن يأخذ برأي وزير الخارجية هاشم جواد الذي يرى فيه حل قضية الكويت بالطرق السلمية والدبلوماسية، وأخذ يدرس وضع الكويت مذ كان تابعاً لولاية البصرة في العهد العثماني، وقد تابع عبد الكريم قاسم ساعة إعلان الكويت عن استقلالها، لأنه كان يعتقد أن بريطانيا إذا ما اعترفت باستقلالها ساعة الإعلان، فإنها سوف تضم الكويت إلى الكومنولث، فتصبح خطراً على العراق ومركزاً من مراكز التجسس[٤٣].

ويذكر الدكتور محمد حسين الزبيدي في كتابه (ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨) قائلاً:

(قابلت اللواء الركن المتقاعد "سيد حميد حصونه" قائد الفرقة الأولى يومها، في القاهرة بتاريخ ١٩٦٩/٩/٩، وهو المسؤول المباشر عن جميع القطعات العسكرية في الجنوب، وبضمنها قطعات البصرة، واستوضحته عن صحة ما ذكره السفير البريطاني هنري تريفليان، عن تحرك القطعات العسكرية نحو البصرة لاحتلال الكويت، فأكد جازماً بأنّ "أي تحرك عسكري مهما كان

حجمه ومستواه لم يجرِ بخصوص احتلال الكويت أو ضمّها إلى العراق، ولم أتلقّ من عبد الكريم قاسم أي أمر يتعلق بموضوع الكويت لا من قريب ولا من بعيد، وقد علمت الخبر من دار الإذاعة")[٤٤].

والذي أراه، أنّ ما ذكره هنري تريفليان لا صحة له أبداً، على ضوء الحقائق التأريخية يومها، ولكن بريطانيا أرادت أن تخلق حججاً ومبررات لإعادة غزو الكويت وعودة القوات البريطانية إلى الخليج العربي، للوقوف بوجه تيار القومية العربية في المنطقة[٤٥].

ونستنتج من ذلك أنّ عبد الكريم قاسم لم يكن جاداً في احتلال الكويت، بقدر ما تمخضت به أفكاره من أنّ الوقت لم يحن بعدُ لتحقيق إلحاق الكويت بالعراق، فالمنطقة العربية لم تتخلص بعدُ من طوق الاستعمار البريطاني بشكل خاص، والاستعمار الغربي بشكل عام، فالاستعمار لم ينفك بالابتعاد عن الوطن العربي، في استغلاله ونهب خيراته، وهناك الكثير من البلدان العربية لم تتحرر بعدُ، وفي مقدمتها فلسطين السليبة من قبل الصهيونية العالمية.

الخاتمة:

نستنتج من البحث أنّ كثيراً من الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد تغيرت تغييراً جذرياً إثر قيام ثورة الرابع عشر من تموز في العراق في عام ١٩٥٨.

حيث اعتمدت الثورة على عدة أسس مبدئية أوضحت سياستها الخارجية من خلال علاقتها الدبلوماسية بين العراق وبين الأقطار العربية ودول العالم على حدٍّ سواء، فاعتمدت سياسة عدم الانحياز لغرض التخلص من هيمنة الاستعمار بكل أنواعه، وعدم تدخل الدول الكبرى في شؤون العراق السياسية الداخلية منها والخارجية، كما حصل للعراق إثر الاحتلال البريطاني الذي كبّل العراق بقيود الانتداب والمعاهدات والاتفاقيات التي قيّدت العراق قرابة أربعة عقود من هيمنة الاستعمار البريطاني البغيض.

فكانت أولى أهداف الثورة هو تغيير نظام الدولة من الملكية إلى نظام الجمهورية، ثم شرعت بالقوانين والقرارات التي تم من خلالها تأميم شركات النفط بموجب قرار رقم (٨٠) لسنة ١٩٥٨. وتحرير الفلاح العراقي من هيمنة الإقطاع، وذلك من خلال إصدار قانون الاصلاح الزراعي المرقم (٣٠) في ٣٠/تموز/١٩٥٨، الذي حرّر الفلاح من ظلم الإقطاع، فضلاً عن

تحقيق المشاريع الوطنية الأخرى المتمثلة في بناء المساكن والجسور، والاهتمام بالتربية والتعليم والصحة... وغيرها من المشاريع الوطنية.

وبشكلٍ عام، فقد بَنَت سياسة العراق الخارجية في ضوء مبادئ عدم الانحياز على حُسن العلاقات الدولية بينها وبين دول الجوار كتركيا وإيران والأردن والكويت وغيرها من الدول العربية والأجنبية، فكانت سياسة ناجحة في استقرار البلاد لأربع سنوات ونصف من عمر حكومة عبد الكريم قاسم التي امتدت من عام ١٩٥٨ ولغاية عام ١٩٦٣.

إلّا أنَّ الاستعمار الغربي لم يرقْ له تحرير العراق وابتعاده عن القوى الغربية، فكانت المؤامرات والاتفاقيات السرّية تجري على قدمٍ وساق بين الدول التي تضررت مصالحها الاقتصادية في العراق، فكانت أن قضت على حكومة عبد الكريم قاسم صبيحة الثامن من شباط من عام ١٩٦٣م.

وبهذا الشكل تغيّرَ مجرى السياسة العراقية في ضوء المعطيات المتعلقة مع دول الغرب في إعادة تطبيع العلاقات السياسية من دون تفعيل سياسة عدم الانحياز والانضمام إلى المؤتمرات الدولية والثقافية التي طالبتْ بحقوق الشعوب في ضوء السياسات المبنية على مبدأ عدم الانحياز في الشؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تعمل بها دول العالم، وبالتالي ابتعد العراق عن منظمة حركة عدم الانحياز في ضوء سياسة العراق الجديدة بعد عام ١٩٦٣م.

الهوامش

(١) إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ وتأسيس الجمهورية في العراق، دار الحياة، القاهرة، مصر، ص٢٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٣٦.

(١) حسن العلوي، عبد الكريم قاسم، رؤية بعد العشرين، منشورات دار الزوراء، لندن، بريطانيا، ١٩٨٣م، ص١٤١.

(٢) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة: زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م، ص٢٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٧٨.

(١) صحيفة المشرق، العدد (٤٣٩٨)، الصادر في ٨/آب/٢٠١٩.

(٢) إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ وتأسيس الجمهورية في العراق، مصدر سابق، ص٢٣٤.

(١) محمد حمدي الجعفري، عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار والموقف من بريطانيا حتى عام ١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق، ٢٠٠٢م، ص١٦٨-١٦٩.

(٢) إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ وتأسيس الجمهورية في العراق، مصدر سابق، ص٢٣٥-٢٣٦.

(٣) مؤيد إبراهيم الونداوي، وثائق ١٤/تموز/١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، منشورات المكتبة العالمية، بغداد، العراق، ١٩٩٠م، ص١٤.

(١) وليد محمد سعيد، ثورة ١٤/تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، الدار العربية، بغداد، العراق، ١٩٨٩م، ص٢٠٣.

(٢) مؤيد إبراهيم الونداوي، وثائق ١٤/تموز/١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، مصدر سابق، ص٦٨.

(٣) موسوعة المحررين العالميين، تاريخ العالم في القرن العشرين، ج٦، بيروت، لبنان، ص٩٦.

(١) رشيد الخيون، أمالي السيد طالب الرفاعي، منشورات مدارك، ط١، دبي، ٢٠١٢م، ص١٤٨.

(٢) مجلة روز اليوسف المصرية، العدد الصادر في ٣٠/آذار/١٩٦٦، تحت عنوان: عبد السلام عارف.

(١) مجلة سلسلة الثقافة الشعبية، إصدار مديرية الفنون والثقافة الشعبية، وزارة الإرشاد، العدد (٤١)، الصادر في ٦/كانون الثاني/١٩٦٢م.

(٢) وليد محمد سعيد، ثورة ١٤/تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، مصر سابق، ص٢٠٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٠٧.

(١) علاء موسى كاظم نورس، ثورة ١٤ تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية، مطابع التعليم العالي، الموصل، العراق، ١٩٩٠م، ص٧٧.

(٢) العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين الربيعي الزوبعي، اللغز المحير عبد الكريم قاسم، بداية الصعود، بغداد، ١٩٩٠م، ج٦، ص٢٠٨.

(١) العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين الربيعي الزوبعي، اللغز المحير عبد الكريم قاسم، مصدر سابق، ص٢٠٩.

(٢) وليد محمد سعيد، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، مصدر سابق، ص١٢٠.

(١) وليد محمد سعيد، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، مصدر سابق، ص١١٧.

(٢) نجدت فتحي صفوت، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٩٦٩م، ص٢٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٦٨.

(١) محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ في العراق، مكتبة اليقظة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٨١م، ص٥١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٥١٦.

(١) صحيفة الزمان، العدد الصادر في ٩/كانون الثاني/١٩٦٠.

(٢) مجلة الإخاء الإيرانية الصادرة عن دار الاطلاعات في طهران، العدد الصادر في كانون الثاني/١٩٦١ باللغة العربية.

(٣) إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ وتأسيس الجمهورية في العراق، مصدر سابق، ص٢٥٩.

(١) خالد يحيى أحمد الجبوري، الكويت ومحاولة استعادتها في التاريخ المعاصر، منشورات دار الكلمة للنشر، بغداد، العراق، ١٩٩٣م، ص١٣.

(٢) جيرالد دي غوري، ثلاث ملوك في بغداد، ترجمة: سليم طه التكريتي، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، العراق، ١٩٨٣م، ص١٦٤.

(١) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سابق، ص٢٣٠.

(٢) محمد مظفر الأدهمي، الحقيقة التاريخية لعراقية الكويت، مطابع الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٩٠م، ص٤٨.

(٣) موسوعة المحررين العالميين، تاريخ العالم في القرن العشرين، ج٦، مصدر سابق، ص٥١.

(١) مجلة مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم الأمين عبد الكريم قاسم، إصدار مديرية الفنون والثقافة الشعبية، وزارة الإرشاد، مطبعة الرابطة، بغداد، العراق، ١٩٦١م، ص١٨.

(١) د. محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مصدر سابق، ص٢٥٨-٢٥٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٩٨.

(١) شامل عبد القادر، عبد الكريم قاسم البداية والنهاية، دار الأهلية للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م، ص٢٢٤.

(١) د. محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ في العراق، مصدر سابق، ص٥٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٥٤.

(٣) المصدر ذاته، ص٥٥٤.

(١) د. محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ في العراق، مصدر سابق، ص٥٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٥٦.

(٣) المصدر ذاته، ص٥٥٧.

المصادر والمراجع

•**القرآن الكريم.**

أولاً- الكتب:

١.إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ وتأسيس الجمهورية في العراق، دار الحياة، القاهرة، مصر.

٢.تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة: زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م.

٣.جيرالد دي غوري، ثلاث ملوك في بغداد، ترجمة: سليم طه التكريتي، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، العراق، ١٩٨٣م.

٤.حسن العلوي، عبد الكريم قاسم، رؤية بعد العشرين، منشورات دار الزوراء، لندن، بريطانيا، ١٩٨٣م.

٥.خالد يحيى أحمد الجبوري، الكويت ومحاولة استعادتها في التاريخ المعاصر، منشورات دار الكلمة للنشر، بغداد، العراق، ١٩٩٣م.

٦.العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين الربيعي الزوبعي، اللغز المحير عبد الكريم قاسم، بداية الصعود، ج٦، بغداد، ١٩٩٠م.

٧.رشيد الخيون، أمالي السيد طالب الرفاعي، منشورات مدارك، ط١، دبي، ٢٠١٢م.

٨.شامل عبد القادر، عبد الكريم قاسم البداية والنهاية، دار الأهلية للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م.
٩.علاء موسى كاظم نورس، ثورة ١٤ تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية، مطابع التعليم العالي، الموصل، العراق، ١٩٩٠م.
١٠.مجلة مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم الأمين عبد الكريم قاسم، إصدار مديرية الفنون والثقافة الشعبية، وزارة الإرشاد، مطبعة الرابطة، بغداد، العراق، ١٩٦١م.
١١.محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ في العراق، مكتبة اليقظة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٨١م.
١٢.محمد حمدي الجعفري، عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار والموقف من بريطانيا حتى عام ١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق، ٢٠٠٢م.
١٣.محمد مظفر الأدهمي، الحقيقة التاريخية لعراقية الكويت، مطابع الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٩٠م.
١٤.موسوعة المحررين العالميين، تاريخ العالم في القرن العشرين، ج٦، بيروت، لبنان.
١٥.مؤيد إبراهيم الونداوي، وثائق ١٤/تموز/١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، منشورات المكتبة العالمية، بغداد، العراق، ١٩٩٠م.
١٦.نجدت فتحي صفوت، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٩٦٩م.
١٧.وليد محمد سعيد، ثورة ١٤/تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، الدار العربية، بغداد، العراق، ١٩٨٩م.

ثانياً– الصحف والمجلات والدوريات:

١.صحيفة الزمان، العدد الصادر في ٩/كانون الثاني/١٩٦٠.
٢.صحيفة المشرق، العدد (٤٣٩٨)، الصادر في ٨/آب/٢٠١٩.
٣.مجلة الإخاء الإيرانية الصادرة عن دار الاطلاعات في طهران، العدد الصادر في كانون الثاني/١٩٦١ باللغة العربية.
٤.مجلة روز اليوسف المصرية، العدد الصادر في ٣٠/آذار/١٩٦٦.
٥.مجلة سلسلة الثقافة الشعبية، إصدار مديرية الفنون والثقافة الشعبية، وزارة الإرشاد، العدد (٤١)، الصادر في ٦/كانون الثاني.

Sources and References

•The Holy Quran.

First - Books:

1- Ismail Al-Arif, Secrets of the Revolution of July 14, 1958 and the Establishment of the Republic in Iraq, Dar Al-Hayat, Cairo, Egypt.
2 .Charles Tripp, Pages from the History of Iraq, translated by: Zeina Jaber Idris, Arab House for Sciences, 1st ed., Beirut, Lebanon, 2006.
3 .Gerald De Gorey, Three Kings in Baghdad, translated by: Salim Taha Al-Tikriti, Al-Muthanna Library Publications, Baghdad, Iraq, 1983.

4 .Hassan Al-Alawi, Abdul Karim Qasim, Vision after Twenty, Dar Al-Zawraa Publications, London, Britain, 1983.
5 .Khaled Yahya Ahmed Al-Jubouri, Kuwait and the Attempt to Restore It in Contemporary History, Dar Al-Kalima Publications, Baghdad, Iraq, 1993.
6 .Retired Brigadier General Khalil Ibrahim Hussein Al-Rubaie Al-Zubaie, The Perplexing Puzzle Abdul Karim Qasim, The Beginning of the Ascent, Part 6, Baghdad, 1990.
7 .Rashid Al-Khayoun, Amali Al-Sayyid Talib Al-Rifai, Madarek Publications, 1st ed., Dubai, 2012.
8 .Shamel Abdul Qader, Abdul Karim Qasim The Beginning and the End, Dar Al-Ahliya for Printing, Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2002.
9 .Alaa Musa Kazim Nours, The July 14 Revolution in the Reports of British Diplomats and the Western Press, Higher Education Presses, Mosul, Iraq, 1990.
10 .The Journal of the Principles of the July 14 Revolution in the Speeches of the Leader Abdul Karim Qasim, Issued by the Directorate of Arts and Popular Culture, Ministry of Guidance, Al-Rabita Press, Baghdad, Iraq, 1961.
11 .Muhammad Hussein Al-Zubaidi, The July 14, 1958 Revolution in Iraq, Arab Vigilance Library for Printing, Publishing and Distribution, Damascus, 1981.
12 .Muhammad Hamdi Al-Jaafari, Abdul Karim Qasim and the Free Officers and the Position on Britain until 1958, House of Cultural Affairs, Baghdad, Iraq, 2002.
13 .Muhammad Muzaffar Al-Adhami, The Historical Truth of the Iraqi-ness of Kuwait, General Cultural Affairs Press, Baghdad, Iraq, 1990.
14 .Encyclopedia of International Editors, World History in the Twentieth Century, Vol. 6, Beirut, Lebanon.
15 .Mu'ayyad Ibrahim Al-Wandawi, Documents of July 14, 1958 in the British Government Files, Publications of the World Library, Baghdad, Iraq, 1990.
16 .Najdat Fathi Safwat, Iraq in the Memoirs of Foreign Diplomats, Publications of the Modern Library, Beirut, Lebanon, 1969.
17 .Walid Muhammad Saeed, The Revolution of July 14 and Abdul Karim Qasim in British Documents, Dar Al-Arabiya, Baghdad, Iraq, 1989.

Second - Newspapers, Magazines and Periodicals:

1 .Al-Zaman Newspaper, Issue No. 9/January/1960.
2 .Al-Mashreq Newspaper, Issue No. (4398), issued on August 8, 2019.
3 .Al-Ikhwa Iranian Magazine issued by Dar Al-Ettelaat in Tehran, issue issued in January 1961 in Arabic.
4 .Rose Al-Youssef Egyptian Magazine, issue issued on March 30, 1966.
5 .Popular Culture Series Magazine, issued by the Directorate of Arts and Popular Culture, Ministry of Guidance, Issue No. (41), issued on January 6.